مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9806

الأربعاء، 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد إسكوبار أوياوري
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدولُ الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد هشام العميسي، كبير المستشارين لشؤون اليمن في المعهد الأوروبي للسلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بزميلي الجديد في قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكيل الأمين العام توم فليتشر. إنني أتطلع بشدة إلى العمل معه. كما أعرب عن امتناني الصادق لأعضاء مجلس الأمن الذين ستنتهي فترة عضويتهم بنهاية العام. لقد كان دعمهم المستمر في المجلس بالغ الأهمية لجهودي.

مع اقتراب عام 2024 من نهايته، نتأمل في عام اتسم باضطرابات ومآسٍ هائلة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. فقد عانى الكثيرون من خسائر فادحة بسبب النزاعات العنيفة، بما في ذلك في اليمن. ومع التطورات الدراماتيكية التي حدثت في الأشهر الماضية في لبنان وسورية، يجب أن يكون واضحًا للجميع أن الشرق الأوسط في حاجة ماسة إلى الاستقرار. وذلك يشمل اليمن.

يجب علينا ألا ننسى أن اليمن اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية في السنوات الأخيرة. فاتفاق الهدنة الذي أبرمته الأمم المتحدة في عام 2022، والتبادل واسع النطاق للمحتجزين المرتبطين بالنزاع في عامي 2020 و 2023، والالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف في عام 2023 لدفع جهود السلام في إطار خارطة طريق تحت رعاية الأمم المتحدة، تثبت أن الانخراط الدبلوماسي من قبل الأمم المتحدة والقوى الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية يظل السبيل الأكثر فعالية لتحقيق السلام المستدام. ومن الأهمية بمكان أن تستفيد الأطراف والمنطقة وكامل المجتمع الدولي من هذه اللحظات من أجل عدم تفويت الفرصة لاتخاذ خطوات واضحة نحو السلام.

ومن دون ذلك ستستمر معاناة اليمنيين، خاصةً في ظل انهيار الاقتصاد وتراجع مستويات المعيشة. فلا شيء يبرر تلك المعاناة. وإنهاء الحرب خيار – خيار لا يزال في متناول الأطراف. وأحث الأطراف على الانخراط بفعالية في جهودي بشأن خارطة الطريق، التي ستحقق وقف إطلاق النار والتدابير الاقتصادية مثل دفع الرواتب بشكل مستدام والتحضير لعملية سياسية شاملة. وأعتقد جازماً أن ذلك لا يزال ممكناً. ولكن، لا بد من العمل والتسوية والتركيز الصادق على اليمن إذا كانت ترغب في تخفيف معاناة اليمنيين واستعادة الأمل في مستقبل يسوده السلام.

لقد ذُكِّرنا بالأمس، في يوم حقوق الإنسان، بالقيم المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا التذكير صارخ بالنسبة لليمنيين – مع استمرار تقلص المساحة المدنية في اليمن.

ويصادف هذا الشهر مرور ستة أشهر على بدء أنصار الله حملة اعتقالات تعسفية استهدفت موظفي المنظمات الدولية والوطنية والبعثات الدبلوماسية والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص. وعلى الرغم من أنه أفرج عن ثلاثة معتقلين، لا يزال العشرات من المعتقلين الآخرين – بمن فيهم أحد أعضاء فريقي – محتجزين تعسفياً. ولا يزال البعض محرومين حتى من أبسط الأعمال الإنسانية المتمثلة في إجراء مكالمات هاتفية مع أسرهم. وتشكل تلك الاعتقالات التعسفية انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان الأساسية، متسببة في كرب عميق لأسرهم التي تُركت تصارع حالة من عدم اليقين والخوف على سلامة أحبائهم.

وأواصل الدعوة إلى إطلاق سراحهم فوراً ومن دون شروط، وأقدر كثيراً دعم مجلس الأمن القاطع لهذه الرسالة.

وبالتوازي مع ذلك، لا يزال مكتبي يركز على إطلاق سراح جميع المحتجزين المرتبطين بالنزاع. وبعضهم لا يزال في الأسر منذ 10 سنوات، على الرغم من الجهود المتواصلة واللقاءات العديدة التي تمت من خلال مكتبي مع لجان الأسرى التابعة للأطراف. وأحثّ الجميع على احترام التزاماتهم بموجب اتفاق ستوكهولم ومواصلة العمل مع مكتبي بحسن نية وإنجاز هذا الملف الإنساني الهام. وينبغي أن تسترشد المفاوضات بالمبدأ المتفق عليه – الكل مقابل الكل.

إن الأزمة الاقتصادية في اليمن تتفاقم. وظللت أحذر المجلس كل شهر من العواقب الكارثية لانكماش الاقتصاد وتجزئته واستخدامه سلاحا. وقد أدى عدم دفع رواتب القطاع العام والمعاشات التقاعدية إلى انتشار الفقر على نطاق واسع، في حين أدى ارتفاع التضخم إلى عجز العديد من الأسر عن تحمل تكاليف الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء.

وخلال زياراتي إلى عدن وصنعاء، أكد مكتبي على المنعطف الحرج أمام الأطراف: إما الاستمرار في المسار الكارثي للنزاع غير المحلول واستخدام الاقتصاد سلاحا الذي يجعل الكل خاسر، أو التعاون بشأن المسائل الاقتصادية لتمهيد الطريق للنمو ومكاسب السلام الأخرى الممكنة. ونعمل – من خلال التواصل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع المصرفي – على استكشاف حلول عملية وملموسة لاستعادة الاستقرار وتعزيز الحوار حول الاقتصاد اليمني، بما في ذلك دفع الرواتب وإعادة تصدير النفط والغاز من أجل مصلحة السكان. ويركز ذلك الجهد على تحويل الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في تموز/يوليه إلى أفعال تعود بالنفع على جميع اليمنيين.

نشهد استمراراً لانعدام الأمن في البحر الأحمر جرّاء تحركات أنصار الله فضلاً عن شن الهجمات على إسرائيل. وقد استمرت الضربات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة رداً على ذلك. وقد أدت تلك المستجدات التي استمرت على مدار العام إلى تقليص مساحة جهود الوساطة التي أقوم بها. وسأشجع جميع الأطراف المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية لحل النزاع في اليمن. إنَّ التقاعس عن ذلك من شأنه أن يشجع دعاة العودة إلى الحرب.

لا تزال الحالة الهشة في اليمن قائمة على امتداد جبهات القتال المتعددة، إذ يتجدد الاحتدام في مناطق شتى مثل الضالع والحديدة ولحج ومأرب وصعدة وشبوة وتعز، مما يُفضي في كثير من الأحيان إلى خسائر مؤسفة في الأرواح. وتصاعدت في الآونة الأخيرة حدة الأعمال العدائية في شرق تعز حيث وردت تقارير عن انفجارات وقصف بالقرب من الأحياء المدنية. وفي الأسبوع الماضي فقط، أصابت مسيّرة سوقاً مكتظا في مقبنة بمحافظة تعز، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص وإصابة كثيرين آخرين بجروح بالغة. إنني أهيب بجميع أطراف النزاع الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والمنشآت المدنية. وتؤكد مثل هذه الحوادث الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ودعماً لجهود خفض التصعيد، يستمر مكتبي في التواصل مع المسؤولين العسكريين والأمنيين من كلا الطرفين، حيث نيسّر الحوار بشأن التطورات الراهنة ونستكشف فرص بناء الثقة. وخلال الزيارات الأخيرة إلى عدن ومأرب، عقد الزملاء مباحثات مع كبار القادة العسكريين في الحكومة اليمنية لتبادل وجهات النظر والتصدي للتحديات الأمنية على المستوى المحلي.

يبذل مكتبي قصارى جهده للإصغاء والتشاور مع طيف واسع من اليمنيين. لقد واصلنا سلسلة حواراتنا السياسية مع الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية بغية تحديد الأولويات وتحديد معايير التسوية السياسية. ولعل أهم ما تمخضت عنه تلك الجلسات هو الإجماع على ضرورة عملية يقودها اليمنيون تضع احتياجات السكان كأولوية لها، وتعزز المصالحة، وترسي الأسس للتعافي المستدام. كما أن هناك إدراكاً واسع النطاق بأن أي تسوية مستقبلية يجب أن تكون شاملة للجميع وتضمن تمثيلا لجميع شرائح المجتمع. ولتحقيق هذه الغاية، يظل استيعاب الجميع والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من المسائل المحورية

في جهودنا. وقد شاركنا مؤخراً في رعاية القمة النسوية السابعة في عدن مع عدة منظمات دولية، حيث وجهنا رسالة موحدة وواضحة من الدعم والتضامن والمناصرة لنضال المرأة اليمنية من أجل المساواة وإنهاء التمييز والعنف وبناء سلام شامل في اليمن.

إن مثل هذه المساحات المتاحة للحوار بين اليمنيين على اختلاف توجهاتهم السياسية أمر بالغ الأهمية. ومما يثير القلق أنها باتت مهددة بشكل متزايد بفعل المصالح الحزبية التي تسعى إلى إغلاق الحيز المدني المتنوع أو تهديد المشاركين في الاجتماعات. إن تقييد عمل المجتمع المدني وتكريس مناخ الخوف يُعد اعتداءً على حقوق اليمنيين. فهذا يقوض الأسس اللازمة لعملية سلام بين اليمنيين، ويشجع المعرقلين، ويتيح للجماعات المسلحة مواصلة ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب. ولا بد من ووضع حد لهذا الترهيب وتلك القيود.

نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون لدعم الجهات الفاعلة اليمنية في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بغية حمايتهم وتمكينهم من القيام بعملهم في أمان وكرامة وإتاحة المجال للمصالحة القائمة على الحقوق. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى إحاطة السيد هشام العميسي.

وعلى الصعيد الدولي، أجريت مؤخراً مباحثات بناءة مع أطراف يمنية ودولية معنية في مواقع عدة. وفي جميع تلك اللقاءات، حملت الرسالة ذاتها، مفادها: من الممكن التوصل إلى حل سلمي في اليمن، واستمرار الوحدة والدعم الدوليين نحو تحقيق هذا الهدف أمر ضروري.

إن دعم المجلس الموحد أمر بالغ الأهمية للتصدي للتحديات وترجمة الفرص إلى تقدم ملموس. فمن خلال الالتزام المشترك والعمل الحاسم وحدهما يمكننا تهيئة بيئة مواتية للوساطة الفعالة والحفاظ عليها وتحقيق السلام المستدام والشامل والعادل الذي طال تطلع الشعب اليمني إليه والذي يستحقه بحق. ومهما كان الأمر، يمكن لليمنيين أن يعولوا على عمل المنظمة ودعمها الدؤوبين لتمكينهم من تحقيق تلك التطلعات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على جهوده المتواصلة من أجل إحلال السلام في اليمن.

وبما أن هذه أول جلسة أحضرها في مجلس الأمن بصفتي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أود أن أبدأ ببعض النقاط العامة.

وكما ذكرت لدى إطلاق تقرير "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025"، فإننا نواجه عالماً تستعر فيه النيران. فهناك أكثر من 300 مليون شخص يعانون من العواقب الإنسانية المدمرة للنزاعات وتغير المناخ وعدم المساواة. ومجتمع الهيئات الإنسانية، الذي أمثله هنا، يضطلع بدور مشهود في مساندة المتضررين من هذه الأزمات – إذ قدم العون لنحو 116 مليون شخص حتى الآن هذا العام. وأود أن أشيد بشجاعة العاملين به في اليمن وحول العالم.

لكنهم مثقلون بالأعباء ويعانون من نقص التمويل ويتعرضون للهجوم. وهذا يحول دون قدرتنا على إنقاذ الأرواح. لذا يجب علينا أن نقوم بعمل أفضل. ولمجلس الأمن أيضا دور حيوي يضطلع به. لذا سأسعى في هذه الإحاطات إلى تقديم تحديثات موجزة عن استجابتنا للأزمات الإنسانية وطرح توصيات عملية.

وعلى هذا الأساس، أود أن أنتقل إلى اليمن. فكما وصف زميلي، لقد كان عام 2024 عاماً عصيباً حافلاً بالتحديات. لا يزال اليمن يرزح تحت وطأة النزاع الداخلي، في وقت يواجه فيه تصعيداً إقليمياً جديداً للتوترات، وأزمة اقتصادية متفاقمة، وتهديدات متصاعدة تطال سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. تعرض الهجمات من اليمن وعليه البنية التحتية الحيوية للموانئ البحرية لخطر الدمار؛ وهددت شريان الإمدادات الحيوية من غذاء ووقود وسائر الواردات التي يتوقف عليها بقاء ملايين اليمنيين؛ كما هددت بتسرب نفطي غير مسبوق. وقد تدهور الوضع الاقتصادي في جميع أنحاء البلد، حيث يتوقع البنك الدولي انكماشاً إضافياً في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المئة في عام 2024، يُضاف إلى انخفاض نسبته 54 في المئة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام 2015.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، سجل الريال اليمني مستويات متدنية قياسية متتالية على مدار العام، في ظل استمرار عرقلة صادرات النفط والغاز. وارتفعت تكلفة الغذاء في هذه المناطق بنسبة 28 في المئة مقارنة بالعام الماضي. وتعثرت الخدمات الأساسية. وتضاءلت الأموال المتاحة مع الأسر – مما دفعها بشكل متزايد إلى اللجوء لوسائل بديلة للبقاء، بما في ذلك زواج الأطفال. كما حالت أزمة السيولة دون وصول الناس إلى ودائعهم المصرفية، مما زاد من الضغط على العمليات التجارية الهشة وأخّر تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية. وتفشى وباء الكوليرا في جميع أنحاء البلد ليتضرر أكثر من 000 200 شخص. كما أدت الفيضانات إلى نزوح أكثر من نصف مليون شخص خلال موسم أمطار شديد الوطأة فاقمته أزمة المناخ.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الاستجابة الإنسانية تواجه قيودًا شديدة. واضطررنا إلى إغلاق برامج حيوية بسبب تقليص التمويل. وارتفع إجمالي عدد المحتاجين منذ بداية العام من 18.2 إلى 19.5 مليون شخص. وكما أكد زميلي، مضى أكثر من ستة أشهر منذ احتجاز سلطات الأمر الواقع الحوثية تعسفاً لأكثر من 50 شخصاً من العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية. وفي حين تم مؤخراً إطلاق سراح موظف من الأمم المتحدة واثنين من موظفي المنظمات غير الحكومية، إلا أن استمرار هذا الاحتجاز أمر غير مقبول ويمثل انتهاكاً للقانون الدولي. كما أدى ذلك إلى إعاقة عملياتنا بشكل كبير.

لكن على الرغم من التحديات، ظل العاملون في المجال الإنساني والحركة الإنسانية، بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية، صامدين وقدموا استجابة واسعة النطاق وقائمة على المبادئ لنحو 7.8 مليون شخص في عام 2024. وساعدنا في احتواء تفشي الكوليرا من خلال تقديم المساعدة لأكثر من مليوني شخص. لقد ساعدنا في الحد من انتشار انعدام الأمن الغذائي عبر تقديم المعونات الغذائية الطارئة المنظمة ودعم سُبل العيش. وقدمنا مواد الإيواء ودعم الصرف الصحي والغذاء والمساعدات النقدية لأكثر من 000 440 نازح جديد. وواصلنا جهودنا لتحسين جودة الاستجابة بالتشاور المباشر مع المتضررين. فقد حددنا، على سبيل المثال، حلولا مستدامة لإدارة المياه، بوسائل منها نظم إمدادات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية والمراعية للاعتبارات المناخية والتي توفر المياه النظيفة لآلاف من الناس. ووسعنا نطاق برامج المساعدة النقدية لتصل إلى أكثر من 000 580 شخص. ووجه صندوق المساعدة الإنسانية لليمن أكثر من 60 في المائة من التمويل عن طريق المنظمات المحلية، بما في ذلك منظمات تقودها نساء. وسيستمر هذا العمل الحيوي. وسنشرك الأشخاص المتضررين في تصميم الدعم الذي نقدمه وفي تقديمه، لا سيما المهمشين والنساء والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي المقام الأول، سنبقى ونواصل العمل في تقديم الدعم للتصدي للمعاناة الإنسانية كلما وأينما وُجدت، على أساس الحاجة وحدها. وللقيام بذلك، نحتاج إلى ثلاثة أمور من مجلس الأمن.

أولا، نحتاج إلى استمرار المجلس في استخدام تأثيره لكفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك ضمان عدم المساس بالبنية التحتية التي لا غنى عنها لبقاء السكان في اليمن. ومن الأهمية بمكان أن يستمر تشغيل موانئ اليمن على البحر الأحمر وأن تظل متاحة للواردات. فهي شريان حياة لملايين الأشخاص. ويشمل ذلك أيضا دعم جهود الأمم المتحدة لكفالة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الذين تحتجزهم سلطات الأمر الواقع الحوثية تعسفا وضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

ثانيا، نحتاج إلى دعم المجلس للتمويل الإنساني الكامل. ويحتاج شركاؤنا في المجال الإنساني هذا العام، على النحو الموضح في "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي"، إلى ما يقدر بمبلغ 2,5 بليون دولار للوصول إلى 10,5 ملايين شخص في جميع أنحاء اليمن.

ثالثا وأخيرا، يجب دعم المبعوث الخاص غروندبرغ للتوصل إلى حل دائم للنزاع في اليمن. وذلك أمر أساسي لإنهاء دوامة المعاناة الإنسانية المستمرة منذ عقد. وأتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس من أجل المدنيين والمجتمعات المحلية التي نخدمها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد العميسي.

السيد العميسي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وأشكر أيضا المبعوث الخاص غروندبرغ على عمله الدؤوب ووكيل الأمين العام فليتشر على تسليطه الضوء على ويلات اليمن العديدة.

في الوقت الحالي، يُحتجز موظفو الأمم المتحدة المختطفون في سجون الحوثيين، وهي مصائد موت مشؤومة. ويتعرض موظفون دبلوماسيون سابقون وحاليون، لم يفعلوا شيئا سوى العمل من أجل تحسين حياة مواطنيهم، للتعذيب بهدف إجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها. ويحسب أفراد المجتمع المدني والعاملون في المجال الإنساني، المتهمون أصلا بالخيانة العظمى والتآمر على الدولة، كل ثانية إدراكا منهم أن متهميهم، الحوثيين، هم القاضي وهيئة المحلفين في آن واحد، وبالتالي فإن آفاقهم قاتمة. ويخيم الحزن على بعض الأسر لفقدان الزوج والأب بعد استلام رفات أحبائهم دونما تفسير يُذكر. وينتظر آخرون المكالمة المروعة بقلق. فكيف أعرف ذلك؟ حسناً، لقد كان من سوء حظي أن أجرب ذلك بنفسي ولا ينبغي أن يمر أي إنسان، مهما كان السبب، بهذا الجحيم. وأود أولا أن أصف لكم تجربتي الشخصية المروعة ثم أعرض رأيي بشأن سبل المضي قدما في اليمن.

لقد اختطفني الحوثيون وأخفوني قسرا لفترة أكثر من خمسة أشهر، حيث اختُطفت من الشارع تحت تهديد السلاح في وضح النهار، معصوب العينين وزجوا بي في سيارة. ودُفعت نحو المجهول دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو السماح لي بالاتصال بمحام. ولم تكن عائلتي تعرف بالضبط من الذي اختطفني أو مكان احتجازي. وأُلقي بي في زنزانة مظلمة تماما واضطررت إلى الزحف على الأرض لأجد فراشا رقيقا وقذرا ولا شيء آخر. ولم أكن قد دخلت السجن من قبل. وفي لحظة من الذعر، بدأت أصرخ وأطرق على الباب. وبعد وقت بدا وكأنه لا نهاية له، جاء الحراس بمصابيحهم اليدوية ولكنهم لم يفعوا شيئا سوى ضربي من أجل إسكاتي. وتكرر هذا السيناريو، حيث كنت سأصل حتما إلى نقطة الانهيار بعد ساعات طويلة في الظلام وظننت أن بصيصا من الضوء وقليلا من التفاعل الإنساني، في شكل لكمات وجلد بالعصي، أفضل من أن أُترك وحدي في الظلام مع شياطيني وشعوري بأنني مدفون حيا في ذلك التابوت البائس متمثلا في زنزانتي.

وسأكون كاذبا لو قلت إنني، ما بين الحبس الانفرادي وقسوة الحراس وجلسات الاستجواب الوحشية، لم أمر بأوقات وصلت فيها إلى غاية اليأس وفكرت في الانتحار. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة أثناء جلسات استجوابي عندما كان الخاطفون يهددونني دائما بالقتل أو بملاحقة عائلتي إذا لم أعترف بتهم ملفقة. إنها لمعجزة حقا أنني خرجت من السجن سالما. ولن أنسى أبدا اليوم الذي أُطلق فيه سراحي وتمكنت من معانقة ولديّ بعد أن ظننت أنني لن أراهما مرة أخرى. وقال البعض إنني كنت محظوظا للغاية لكن الواقع هو أن العديد من المنظمات والأفراد هبوا لمساعدتي وكان حجم الحملة المتواصلة من الضغط المستمر على الحوثيين هو ما أجبرهم في النهاية على إطلاق سراحي.

ويواصل الحوثيون الاحتجاز غير القانوني لعاملين في المجال الإنساني وموظفين في الأمم المتحدة والسفارات، إضافة إلى آلاف آخرين، في حملة منهجية رامية إلى ترهيب السكان المحليين لإخضاعهم وإسكات المعارضة. وشعرت بصدمة عندما رأيت حالة بعض زملائي في مقاطع الفيديو التي أصدرها الحوثيون والتي أُجبروا فيها على الاعتراف بادعاءات جامحة مكتوبة. فقد عملتُ مع بعضهم لأكثر من عقد ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن كل ما فعلناه هو محاولة المساعدة في تحسين حياة اليمنيين في إطار برامج تركز على التعليم والتبادل الثقافي والتنمية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدين إجراءات الحوثيين ومحاكماتهم المصطنعة بوصفها كما هي حقا – أي كمحاكمات صورية. وينبغي له أن يطالب الحوثيين بالإفراج الفوري عن جميع المحتجزين وإنهاء ممارسة الاختطاف واحتجاز الرهائن لتحقيق مكاسب سياسية. غير أنني أود أيضا أن أقول بوضوح شديد إن علينا أن نبذل جهودا متضافرة لتعزيز الحوار والتوصل إلى اتفاق شامل للجميع يكون في صالح جميع شرائح المجتمع اليمني، بما في ذلك الحوثيون. فإشراك جميع أطراف النزاع، إلى جانب المدنيين، في العمل من أجل الاستقرار والسلام هو

السبيل الوحيد للخروج من دوامة العنف وإنهاء التجاوزات والانتهاكات المستمرة لأبسط حقوق الإنسان.

إن أحد الأسباب الرئيسية لوجودنا هنا اليوم هو عدم معالجة جذور النزاع – التي تتمثل في التقويض شبه المنهجي والمتعمد لمؤسسات الدولة وإضعاف شرعية الحكومة. ولا يمكن للمجلس أن يأمل في إزاحة الحوثيين في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى بذل جهد كبير لدعم سلطة موحدة تملك مقومات البقاء لملء الفراغ. وكانت عملية "مسارات المصالحة في اليمن"، وهي عملية بادر بها المعهد الأوروبي للسلام وقادتها أفرقة محلية، أكبر وأشمل جهد في التاريخ الحديث للتشاور مع اليمنيين بشأن احتياجاتهم ووجهات نظرهم وحقوقهم في السعي إلى تحقيق سلام دائم. ورأت نسبة مذهلة ممن استُشيروا أنهم لا يجدون سبلا مناسبة للتعبير عن احتياجاتهم وأهدافهم.

ولا يمكن تحقيق الالتزام بالسلام إلا من خلال تواصل تشاركي حقيقي مع المجتمع يتجاوز أولئك المشاركين بنشاط في الأعمال العدائية أو الضالعين مع أطراف النزاع. واحتمال التوصل إلى تسوية مشروعة ومستدامة يتوقف إلى حد كبير على شمولية العملية ومدى إشراكها للأطراف بما يتجاوز أصوات النخبة من الأقوياء. فلا توجد حلول ارتجالية ولكن أمامنا فرصة لاعتماد نهج طويل الأجل أكثر شمولا، يمكن أن يسمح ببدء عملية سياسية مشروعة وشاملة للجميع وضمان التماسك الاجتماعي واستعادة مؤسسات الدولة من خلال حوكمة مستجيبة، من شأنها أن تستعيد ثقة الناس واطمئنانهم. والبديل هو تكرار أخطاء الماضي التي ارتُكبت خلال أكثر من ثلاثة عقود من النزاع في اليمن. لقد حان الآن وقت العمل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد العميسي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته وأيضا إلى فريقه على كل العمل المنجز هذا العام. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشر على إحاطته وأرحب به في المجلس. وأشكر أيضا السيد العميسي على إحاطته.

وأود أن أثير أربع نقاط.

أولاً، أود أن أشكر السيد العميسي على عرض قصته المروعة وعلى شجاعته. تسلط تجربته المباشرة مع الاحتجاز على أيدي الحوثيين الضوء على الأهمية القصوى والأساسية لإدانة مجلس الأمن بوضوح وبالإجماع لعمليات احتجاز الموظفين اليمنيين العاملين في الأمم المتحدة وفي منظمات الإغاثة الدولية والوطنية. ونأسف لأن ذلك لم يتحقق حتى الآن. ومن جهتنا، تدعو المملكة المتحدة على نحو واضح ولا لبس فيه إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين. ويجب أن يتمكن عمال الإغاثة، كما أشار بوضوح، من دعم اليمنيين المستضعفين من دون خوف من الاحتجاز غير المبرر أو الترهيب.

ثانيًا، إن حظر الأسلحة، كما هو منصوص عليه في القرار 2216 (2015)، ضروري لمنع النقل غير المشروع للأسلحة إلى اليمن. ولذلك، يجب أن نفرض الامتثال لهذا القرار وندعو الدول الأعضاء إلى زيادة التمويل لتعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. ونرحب أيضا بإطلاق استراتيجية خفر السواحل اليمنية لتعزيز مراقبة الأسلحة والأمن البحري.

ثالثًا، لا يزال انخفاض قيمة الريال اليمني يهدد الاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي في اليمن، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنسانية وخيمة.

وتحتاج الحكومة اليمنية إلى دعم دولي ثابت ومستقر لتحسين القدرة المؤسسية على الصمود والتعاون على غرار ما أشار إليه السيد العميسي. ولذلك، تدعو المملكة المتحدة المجتمع الدولي إلى ضمان تمكين الحكومة اليمنية من مواصلة بناء الاقتصاد والقدرات من أجل دعم احتياجات الشعب اليمني على نحو أفضل.

أخيرا، نرحب بانخراط المجلس البناء في جهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص غروندبرغ والذي شمل الموافقة بالإجماع على

تجديد ولايتي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ونظام الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار 2140 (2014). ونظل ملتزمين بدعم عمل المبعوث لتحقيق سلام شامل للجميع ومستدام وجامع في اليمن.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة – المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر والسيد العميسي – على إحاطاتهم. وأتمنى بوجه خاص للسيد فليتشر كل التوفيق والنجاح الكبير بمناسبة توليه منصبه الجديد وكيلا للأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

إن دوره مهم وخاصة في هذا الوقت الذي يشهد أزمات إنسانية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اليمن حيث يعاني السكان من انعدام الأمن الغذائي المستمر والأوبئة والكوارث الطبيعية. ويوجد نقص خطير في التمويل الإنساني لليمن. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي المساعدات لإنقاذ اليمنيين الضعفاء. وستواصل اليابان القيام بدورها في مجال العمل الإنساني والمساعدة في حالات الطوارئ في جميع أنحاء البلد.

ويجب أن يضمن الحوثيون حيز عمل آمن وخالا من العوائق لعمال الإغاثة الموجودين هناك لمساعدة الشعب اليمني. وفي هذا الصدد، إذ نحيط علما بالإفراج مؤخرا عن أحد موظفي الأمم المتحدة وعاملَين في منظمات غير حكومية، يجب أن يفرج الحوثيون فورا عن جميع الموظفين الآخرين المحتجزين منذ ستة أشهر والذين يفوق عددهم 50 موظفا، بالإضافة إلى أربعة موظفين تابعين للأمم المتحدة محتجزين منذ عامي 2021 و 2023. وتكرر اليابان رفضها لأي اتهامات باطلة أو ملاحقة جنائية مزعومة ضد أي منهم.

حرية الملاحة هي حجر الزاوية في النقل البحري العالمي. ويجب أن يتوقف الحوثيون فوراً عن هجماتهم المتهورة ضد السفن وأن يفرجوا عن السفينة التجارية غالاكسي ليدر وأفراد طاقمها البالغ عددهم 25 فردًا والذين لا يزالون قيد الاحتجاز منذ أكثر من عام. وما فتئ مجلس الأمن يطالب بذلك على النحو الوارد في القرارين 2722 (2024) و 2739 (2024) والبيان الصحفي الصادر الشهر الماضي (SC/15904).

وتدين اليابان أيضًا تهديدات الحوثيين الأخرى للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على إسرائيل بالطائرات المسيّرة. ويجب أن تتوقف.

وقد تكون إحاطة اليوم الأخيرة بشأن اليمن خلال فترة ولاية اليابان الحالية بصفتها عضوا غير دائم في المجلس. وبالنظر إلى العامين المنصرمين، شهد هذا الملف لحظة مشرقة في عام 2023 عندما بدا أن البلد يتجه نحو السلام. ولكنه الآن يمر للأسف بلحظات حالكة حيث يشهد عملية سلام مطولة في خضم استمرار الأعمال المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الحوثيون وعدم الاستقرار الإقليمي.

وكما قال المبعوث الخاص، لا يمكن أن ينتظر اليمن خريطة طريق السلام إلى الأبد. لقد تطلع المواطنون اليمنيون إلى تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار منذ أكثر من عقد من الزمن. وتدعو اليابان الأطراف إلى إعطاء الأولوية لرفاه الشعب اليمني وإعادة الزخم لمحادثات السلام. ويشجعنا، حتى في هذا الوقت الصعب، سماع كلمات السيد غروندبرغ القوية حينما قال إن السلام في اليمن ممكن. وتثق اليابان به وتأمل بصدق أن تسفر جهوده الدؤوبة عن تقدم ملموس نحو سلام دائم وشامل للجميع في اليمن.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بدوري أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما. كما أرحب بوكيل الأمين العام فليتشر في المجلس. وأود أن أشكر أيضا السيد العميسي على شهادته التي قدّمها ومشاركة تجربته الشخصية معنا اليوم.

لقد مر عام على التزام أطراف النزاع باتخاذ تدابير سعيا إلى تطبيق وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد وتحسين الظروف المعيشية والانخراط في التحضيرات لاستئناف عملية سياسية جامعة برعاية الأمم المتحدة. ونأسف بشدة لعدم تحقيق هذا التقدم وأن التوترات المتصاعدة في المنطقة قد أعاقت مسار اليمن نحو السلام.

وأدت أيضا هجمات الحوثيين على سفن النقل والسفن التجارية في البحر الأحمر والمنطقة إلى تصعيد التوترات وإعاقة التقدم. وعلى

الرغم من أن مستويات العنف أقل من الفترة التي سبقت الهدنة، فإن عمليات التصعيد العسكري والاشتباكات المسلحة بين الطرفين تثير قلقا شديدا. وندعو الحوثيين إلى وقف عمليات التصعيد في اليمن والبحر الأحمر والمنطقة. ونحث الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات وتجديد التزامهما بالتعهدات التي قطعاها قبل عام.

ويجب أن تكون العملية السياسية المستدامة في اليمن شاملة للجميع. ويجب أن تشارك المرأة والفئات الممثلة تمثيلا ناقصا في تحديد مستقبل اليمن السياسي. إن استبعادهم ليس خيارا مطروحا بالنسبة لهم. ومن المؤسف أن المرأة في اليمن لا تزال تواجه انتهاكات جسيمة لحقوقها. إن القيود التي تحد من حرية تنقل المرأة وإمكانية حصولها على الرعاية الصحية والتعليم غير مقبولة ويجب رفعها. ونشدد على أهمية العمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني ونحث جميع أصحاب المصلحة على إعطاء الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات.

ويصادف هذا الشهر أيضًا مرور ستة أشهر على احتجاز الحوثيين غير القانوني لأكثر من 50 موظفا تابعا للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية. واستُهدف خلال فترة عضويتنا المنتخبة في المجلس العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة بمستويات غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الموظفون الوطنيون والمحليون الذين يشكلون العمود الفقري للعمليات الإنسانية. ويجب أن يكون العاملون في المجال الإنساني قادرين على أداء عملهم البالغ الأهمية من دون الخوف من استهدافهم. ويجب الإفراج عن المحتجزين قسرا على الفور وبدون قيد أو شرط. وتنتهك عمليات الاحتجاز المذكورة القانون الدولي.

وكما سمعنا اليوم مرة أخرى، لا تزال الاحتياجات في اليمن هائلة ومتزايدة. ويعاني الملايين من الناس من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية ونقص المياه والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي وانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها والنزوح. وقد أدى استغلال الأطراف للوسائل الاقتصادية إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية، في الوقت الذي يؤدي فيه تعرض اليمنيين لآثار تغير المناخ إلى زيادة تفاقم تلك الاحتياجات. ويعاني الأطفال اليمنيون بشكل غير متناسب ويشكلون أكثر من نصف المحتاجين. ويجب على جميع أطراف النزاع الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لضمان حماية الأطفال. وعلى الرغم من الصعوبات، تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى العمل على الأرض، ويجب على المجتمع الدولي دعم هذه الجهود وزيادة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. وليس هذا هو الوقت المناسب للتراجع.

في الختام، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة بشأن اليمن خلال فترة عضوية مالطة في المجلس، أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ وفريقه بأكمله على جهودهم، وكذلك زملاءنا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذين يواصلون العمل في ظروف صعبة للغاية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لليمن. وما زلنا على إيماننا الراسخ بأن السلام ممكن. ونكرر دعوتنا لأطراف النزاع إلى إعطاء الأولوية للشعب اليمني والدخول في مفاوضات لتحقيق هذه الغاية، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي سيراليون، إلى جانب غيانا (مجموعة 3+1).

إننا ممتنون للسيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما القيّمتين. كما نشكر السيد هشام العميسي، كبير المستشارين لشؤون اليمن في المعهد الأوروبي للسلام، على مساهمته المقنعة والواقعية للغاية. ونرحب بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

يقع اليمن في قلب أزمة متعددة الأبعاد، تشمل النزاع الدائر، والآثار المدمرة لتغير المناخ، والانهيار الاقتصادي، وإحدى أسوأ حالات الطوارئ الإنسانية في التاريخ الحديث. وتدعم المجموعة بشكل كامل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع اليمني على أساس أطر متفق عليها. ولا تزال العملية

السياسية التي يملك زمامها ويقودها اليمنيون هي مفتاح تحقيق حل مستدام وعادل. إننا نعتقد أن وجود عملية متوازنة وشاملة للجميع تضمن مشاركة النساء والشباب يمكن أن تنهي النزاع وتعالج الجمود السياسي وتضع أساساً لتلبية احتياجات الشعب اليمني. وندعو إلى مواصلة الحفاظ على المكاسب التي تحققت في محادثات السلام ونشدد على أهمية جهود الوساطة الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة. وبالنظر إلى كل ما سبق، فإن المجموعة تعرب عن قلقها من إمكانية أن يفقد اليمن الاهتمام الدولي في ظل حالة عدم الاستقرار المستمرة والتوترات المتزايدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي ضوء هذه الظروف، تود المجموعة تسليط الضوء على النقاط الرئيسية التالية.

أولاً، نكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المحتجزين حالياً لدى الحوثيين. يشكل احتجاز هؤلاء الموظفين، إلى جانب أفراد المجتمع المدني والموظفين الدبلوماسيين، انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني. ونحث الحوثيين على وقف الاحتجاز التعسفي للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في كثير من الأحيان في ظل ظروف صعبة لتقديم الخدمات المنقذة للحياة. في هذا الصدد، ندين أيضاً استهداف الحوثيين للمدنيين والأعيان المدنية، مثل الهجوم الأخير بطائرة مسيرة على سوق في محافظة تعز، وهو ما أسفر بشكل مأساوي عن مقتل ستة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين.

ثانياً، تشعر المجموعة بقلق بالغ إزاء تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي في اليمن. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن 62 في المائة من الأسر المعيشية غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية، وهي زيادة مقلقة بنسبة 30 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويتوقع تقرير "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي" لعام 2025، الذي نشره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 4 كانون الأول/ديسمبر، أن يظل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعاً بشكل مستمر، حيث يقدر أن 17 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف السكان، يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وهناك 3,5 مليون شخص يعانون من سوء التغذية الحاد. ولمعالجة الوضع المتردي، ندعو الدول المانحة إلى زيادة مساهماتها في خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2025 بشكل كبير وحشد الموارد اللازمة.

ثالثاً، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار هجمات الحوثيين على السفن التجارية والبحرية، وتشكل هذه الهجمات مخاطر كبيرة على البيئة والنظم الإيكولوجية البحرية على حد سواء. ونحث الحوثيين بشدة على وقف هجماتهم على الفور.

أخيراً، تشعر المجموعة بالقلق من تصاعد الهجمات على الأراضي اليمنية من قبل جهات خارجية بما يهدد بتقويض جهود الوساطة بشكل أكبر. ولا يمكن للتدخل العسكري أن يحل الأزمة اليمنية. فلا يمكن تمهيد الطريق للسلام الدائم والتماسك الوطني سوى من خلال الجهود الدبلوماسية والحوار السياسي الحقيقي. إن للنزاع الدائر في غزة، إلى جانب الوضع في سورية والضربات الجوية على الأراضي اليمنية، تداعيات خطيرة على أمن الشعب اليمني وآفاق المضي في عملية سياسية مستقرة. وتعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً بأن تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة أمر ضروري لتحقيق سلام طويل الأمد في المنطقة. وندعو جميع أطراف النزاع، وكذلك الأطراف الخارجية والإقليمية الفاعلة، إلى وقف أعمالها العسكرية واختيار طريق السلام.

في الختام، لا تزال المجموعة ملتزمة بدعم الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الخاص لتيسير العملية السياسية التي يقودها اليمنيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. وسنواصل الدعوة إلى السلام والعدالة والازدهار لشعب اليمن.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ، ووكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أشكر السيد هشام العميسي على شهادته المقنعة بشأن العمل المحلي في اليمن وأن أرحب بالممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

لم يتوقف الحوثيون المدعومون من إيران حتى الآن عن هجماتهم على السفن التجارية في البحر الأحمر، على الرغم من اتخاذ مجلس الأمن للقرارين 2722 (2024) و 2739 (2024). ونكرر دعوة

المجلس للإفراج الفوري وغير المشروط عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها المحتجزين كرهائن منذ أكثر من عام.

وتؤكد فرنسا من جديد التزامها باستقرار اليمن والأمن الإقليمي. وندعو إيران إلى التوقف عن دعم الأعمال المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. وسنواصل مشاركتنا في سياق العملية الدفاعية في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي، عملية أسبيدس، لحماية الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتعاون مع شركائها.

ورحبت فرنسا بالإفراج عن أحد موظفي الأمم المتحدة واثنين من أعضاء المنظمات غير الحكومية مؤخراً. ومع ذلك، لا يزال العشرات من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المحليين والدوليين محتجزين بشكل تعسفي في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، كما ذكّرنا السيد فليتشر للتو. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التهم الموجهة للمعتقلين ونطالب بالإفراج الفوري عنهم. إن عمليات الاحتجاز تتعارض مع القانون الدولي الإنساني في سياق الاحتياجات المتزايدة، لا سيما في ضوء تفشي وباء الكوليرا. ونحث الحوثيين على بذل قصارى جهدهم لتمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تلقيح الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وإنهاء حملات المعلومات المضللة ضد هذه الجهات الإنسانية التي تؤدي دوراً حيوياً يعود بالنفع على جميع سكان اليمن. يؤثر انعدام الأمن الغذائي الآن على كل منطقة في اليمن. وتشير التوقعات إلى أن أكثر من مليون شخص إضافي قد يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2025. ويجب أن يتوقف الحوثيون عن أخذ المدنيين اليمنيين كرهائن. إن اليمنيين هم الضحايا الرئيسيون للقيود التي يفرضها الحوثيون على العمليات الإنسانية. لذلك تدعو فرنسا إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وبلا عوائق. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في الاستعداد للاستجابة لاحتياجات السكان المدنيين.

ويجب ألا يجعلنا السياق الإقليمي نغفل عن هدف بناء سلام دائم في اليمن. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل للمبعوث الخاص هانس غروندبرغ في جهوده الرامية إلى التحضير للاستئناف الضروري لعملية السلام. فالحل السياسي وحده الذي سيتيح وقفاً كاملاً ودائماً للأعمال العدائية ويضمن حياة كريمة للشعب اليمني. ومن الأهمية بمكان تجنب أي استئناف للنزاع على الأرض. ويجب أن يعود الحوثيون إلى طاولة المفاوضات تحت قيادة المبعوث الخاص. وتشدد فرنسا على أهمية المفاوضات الشاملة التي تضمن مشاركة المجتمع المدني اليمني بأكمله والمرأة على وجه الخصوص.

السيد إسكوبار أوياوري (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر – الذي أهنئه على تعيينه – والسيد العميسي على إحاطاتهم، وأرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لقد أدت سنوات من النزاع في اليمن إلى فقدان عدد لا يحصى من الأرواح، وتدمير البنية التحتية للبلد، ونزوح الملايين من السكان، وإلى حالات طوارئ صحية واسعة النطاق. وتظل إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية معاناة يومية للسكان، وقد عرض الانهيار الاقتصادي المجتمعات المحلية لنقص حاد في الغذاء والماء والإمدادات الطبية. ويُضاف إلى ذلك استمرار الهجمات الحوثية ضد السفن التجارية في البحر الأحمر وإسرائيل، التي تؤدي إلى حلقة من الانتقام الذي يجر اليمن إلى نزاع إقليمي أعمق ويحول الانتباه عن الحالة الداخلية المتردية. وعلى الرغم من الحالة المعقدة، يظل اليمنيون يأملون في التوصل إلى حل سلمي للنزاع وتحقيق السلام الذي يتوقون إليه للبدء في إعادة إعمار بلدهم. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، تجاهل ذلك التطلع. ولذلك السبب تدعم الإكوادور جهود المبعوث الخاص غروندبرغ لفتح الطريق نحو حوار بين الأطراف، والحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع القيادة العسكرية العليا وتعزيز تهدئة التوترات. ومن الضروري الحفاظ على التزامات الأطراف بالتمسك بخارطة الطريق، التي تتمثل في وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد ومعالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والتحضير لعملية سياسية شاملة.

وكما ذكر البنك الدولي في تقرير صدر مؤخراً، فإن اتفاق السلام سيكون الآلية الأكثر فعالية لإنعاش الاقتصاد الذي تضرر بشكل كبير

بسبب الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط، والذي أدى إلى حرمان الحكومة من الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها. كما إن من الضروري زيادة الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية، التي لا تزال تعاني من نقص في التمويل، للتخفيف من إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، والتي يقدر أن تؤثر على أكثر من 19 مليون نسمة بحلول عام 2025، كما ذكر وكيل الأمين العام فليتشر. وفي ذلك السياق، من الضروري تيسير وصول المنظمات الإنسانية وضمان سلامة موظفيها. وأكرر دعوة إكوادور إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية المحتجزين تعسفاً وإدانتها للإجراءات القانونية غير المؤسسة التي بدأت ضدهم.

عندما بدأت إكوادور فترة عضويتها، بوصفها عضوا منتخبا في المجلس، كان اليمن أحد المسائل التي كان هناك تفاؤل بشأن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بشأنها. ولسوء الحظ، قلبت العوامل الداخلية والتصعيد العسكري في الشرق الأوسط ذلك التفاؤل رأساً على عقب إلى درجة أننا نواجه خطراً حقيقياً بانهيار الهدنة الهشة الحالية التي لا تزال سارية. وإذ أن هذا هو البيان الأخير لبلدي بشأن موضوع اليمن، فإنني أعيد التأكيد على أهمية أن يحافظ المجلس على رسالة متسقة وموحدة بشأن استئناف عملية انتقال سياسي بقيادة يمنية تحافظ على الهدنة وتتيح تحقيق سلام مستدام ودائم.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أبدأ بشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ على إحاطته، وكذلك بشكره هو وفريقه على كل ما قاموا به من عمل قيم وجهود تعاونية على مدى العامين الماضيين. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بتوم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأؤكد له تعاون سويسرا. وحتى بعد انتهاء فترة عضويتنا في مجلس الأمن، سنواصل بالتأكيد دعم القانون الدولي الإنساني. وسنظل من أكبر المتبرعين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وستكون جنيف الدولية متاحة له كمركز للعمليات الإنسانية. وبالطبع، أود أيضا أن أشكر السيد العميسي على شجاعته في مشاركة معاناته ومصيره معنا هنا في المجلس اليوم.

عندما خاطبت سويسرا المجلس لأول مرة بشأن الحالة في اليمن (انظر 9244)، رحبنا بالهدنة التي كانت سارية حينها بين الأطراف. وملأتنا خارطة الطريق التي قدمها المبعوث الخاص هانس غروندبرغ في كانون الأول/ديسمبر 2023 بالأمل. ورحبنا بالتزام الأطراف بخارطة طريق تهدف إلى تنفيذ وقف إطلاق النار وتحسين الظروف المعيشية في اليمن وتمهيد الطريق لاستئناف عملية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة. ودعمت سويسرا تلك الحركة التفاعلية الإيجابية في كل مرحلة من المراحل. وتبدو تلك التطورات الإيجابية الآن بعيدة المنال. فقد شهدنا منذ أكثر من عام عودة مقلقة للهجمات داخل اليمن وانطلاقاً منها، وكذلك في البحر الأحمر. وتؤكد الهجمات التي وقعت في الأيام الماضية، بما في ذلك الغارة التي شنتها طائرة مسيرة على تعز وأسفرت عن مقتل ستة مدنيين وإصابة ثمانية آخرين، على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراء. وتذكرنا تلك الأحداث بهدفنا الأساسي: حل سياسي شامل، يتم التفاوض عليه تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا يوفر التصعيد، مثل الوضع الراهن، خياراً قابلاً للتطبيق. ولذلك فإننا نؤكد دعمنا الكامل للمبعوث الخاص هانس غروندبرغ وخارطة الطريق التي وضعها والتي توفر أساساً متيناً لإحراز تقدم نحو سلام دائم. ونحن على استعداد، كما كان الحال في الماضي، لاستضافة محادثات تحت رعاية الأمم المتحدة.

فالحل السياسي وحده الذي سيضمن مستقبلًا يسوده السلام للشعب اليمني. ونحن مدينون بذلك بشكل خاص لأطفال اليمن، الذين لا يزالون يعانون من العواقب المدمرة للنزاع. فالانتهاكات الجسيمة التي وُثِّقَت ضدهم – عمليات القتل والاعتداءات على السلامة الجسدية والتجنيد والهجمات على المدارس والمستشفيات وعرقلة المساعدات الإنسانية – تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة. فيجب أن تتوقف تلك الانتهاكات. وتلتزم سويسرا بتحقيق تلك الغاية من خلال فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح في اليمن، والتي نتشارك مع النرويج في

رئاسته. كما نسهم في آليات الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة. وندعو إلى استئناف المناقشات بشأن تبادل الأسرى، وبعضهم من القُصّر. فيجب أن يولوا اهتماما خاصا. وإطلاق سراحهم أولوية مطلقة.

كما تهدد آثار تغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف، مستقبل ملايين اليمنيين. وقد فاقمت الظواهر المناخية القاسية من الأزمة الإنسانية، منذ عام 2015، وأدت إلى نزوح 4.5 ملايين نسمة. ويعمل تغير المناخ كعامل مضاعف للمخاطر، ما يزيد من ضعف السكان، ويزيد من التنافس على الموارد، وبالتالي يؤجج النزاع. ويعتمد السلام المستدام أيضاً على بناء قدرة المجتمع على الصمود وإيجاد حلول للآثار المجتمعيّة للنزاع وتغير المناخ معاً.

وتهيء الحالة الإنسانية الكارثية بيئة خصبة للعنف، بالدرجة الأولى بسبب النزاع المسلح الذي يعصف بالبلد منذ أكثر من عقد من الزمن، وقد تفاقمت تلك الحالة بسبب تغير المناخ. وعلى تلك الخلفية، فإن لدور الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن أهمية حاسمة. غير أن عملها يتعرض لإعاقة شديدة، ولا يزال أمنها محفوفًا بالمخاطر، كما يتضح من الاحتجاز المطول والتعسفي لموظفي المساعدات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة من قبل الحوثيين على مدى الأشهر الستة الماضية. وتدين سويسرا بشدة تلك الاعتقالات وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين. وكما ينص القرار 2730 (2024)، فإن هؤلاء الأفراد محميون بموجب القانون الدولي الإنساني.

سأختتم بالأفكار التالية. المستقبل ليس محفوراً على الحجر. فحيثما وجدت الإرادة السياسية، وجد الأمل في التغيير. فيجب على المجلس أن يحافظ على اليمن، وقبل كل شيء، على السكان المدنيين في اليمن، كأولوية قصوى، على الرغم من الاضطرابات الإقليمية. ويجب عليه أن يواصل العمل من أجل السلام لجعله واقعًا ملموسًا للأجيال القادمة، ولتحقيق تلك الغاية، يجب أن يبقى موحدا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. ولقد استمعنا باهتمام إلى السيد هشام العميسي.

يتزايد القلق من حالة الجمود التي تعتري مسار التسوية في اليمن. على الرغم من محادثات امتدت لنحو عامين سعياً للتوافق على معايير تطبيع الحالة في هذا البلد، إلا أن النتيجة المرجوة – أي إطلاق عملية سياسية متكاملة الأركان – لا تزال عصية على التحقق. وذلك على الرغم من إعراب الأطراف المتحاربة عن استعدادها لترجمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها إلى توقيع خارطة طريق في هذا الشأن. وفي غضون ذلك، تتعزز مواقع القوى المتطرفة المختلفة في الميدان. هناك عدد متزايد من الحوادث المحلية في منطقة خط التماس، ولا يمكننا أن نستبعد كلية إمكانية تجدد الأعمال العدائية.

من الواضح أن الوضع في اليمن يتأثر بالاضطرابات المتصاعدة في الشرق الأوسط الأوسع نطاقا، بما في ذلك العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة والتطورات في لبنان وسورية. ومع ذلك، فإننا لا نرى أي سبب يجعل هذه النزاعات تعيق تحقيق تقدم في المفاوضات بين اليمنيين. نحن مقتنعون بضرورة المضي قدماً في التسوية اليمنية بغض النظر عن الحالة في منطقة البحر الأحمر أو الأحداث الإقليمية.

إن الفرصة لن تظل متاحة إلى الأبد. كلما طال أمد الجمود في عملية التسوية، زادت فرص اتخاذ أطراف النزاع خطوات أحادية الجانب، وهو أمر محفوف بعواقب وخيمة على الدولة اليمنية. ومن أجل تجنب ذلك السيناريو غير المرغوب فيه على الإطلاق، من الضروري تكثيف جهود الوساطة على وجه السرعة تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن جانبنا، نحن على هبة الاستعداد للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

من شأن إجراء حوار شامل يضم جميع القوى السياسية في البلد، بما في ذلك أنصار الله، أن يساعد في تحقيق النتيجة المرجوة. وسيكون ذلك تكملة جيدة للجهود الشاملة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ للمساعدة في تحقيق استقرار الحالة في اليمن. كما أن عملية التقارب الجارية بين أكبر القوى الإقليمية – جيران اليمن – تهيء بيئة مواتية لاستئناف عملية التطبيع. ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى مواصلة هذا الدرب بدون إضاعة الوقت.

أما فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر، فإن موقفنا لم يتغير: نحن ندين بشدة أي أعمال تعيق حرية الملاحة وتشكل خطراً على السفن التجارية. وندعو جماعة أنصار الله إلى الامتناع عن مهاجمة السفن والإفراج عن السفينة غالاكسي ليدر وأفراد طاقمها المحتجزين منذ أكثر من عام.

كما يجب أن يتوقف فوراً القصف غير القانوني المنتظم للأراضي اليمنية الذي يقوم به ما يسمى بـ "التحالف" التابع للولايات المتحدة وأتباعها والذي لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. إن هذه الخطوات العدوانية، خلافًا لحجج المعتدين الغربيين، لا تساعد على تطبيع الحالة في اليمن نفسه أو في المنطقة المحيطة. إنها تؤخر فحسب تحقيق السلام الذي طال انتظاره في هذا البلد وتعزز اقتناع حركة أنصار الله بأن التصدي للقوى الخارجية العدائية يؤتي ثماره. يُظهر تاريخ اليمن أنه لا يمكن حل أي شيء في هذا البلد بالقوة. لقد أريق بالفعل ما يكفي من الدماء في الشرق الأوسط. ربما حان الوقت للوئام بدلا من العداء.

لا يمكننا تجاهل الأزمة الإنسانية الحادة التي طال أمدها في اليمن. ووفقًا لتقرير "لمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025"، الذي أعده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيحتاج ما يقرب من 20 مليون شخص في البلد إلى المساعدة الإنسانية. لا تزال ظروفهم المعيشية متردية بسبب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية ومحدودية الوصول إلى المياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم. كما سيظل خطر سوء التغذية مرتفعا. ومن المتوقع حدوث زيادة في حالات تفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك الكوليرا. ويبلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 5 ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال. إن تصحيح هذا الوضع المأساوي أمر بالغ الصعوبة. لن يكون من الممكن تحسين الظروف المعيشية للشعب اليمني من دون تضافر جهود المجتمع الدولي بأسره، وزيادة التمويل الإنساني أضعاف مضاعفة وإزالة العوائق التي تعترض عمل العاملين في المجال الإنساني.

وفي هذا السياق، يساورنا وزملائنا في المجلس القلق بشأن وضع موظفي الأمم المتحدة المعينين محلياً والمحتجزين في اليمن الذي يتم حله بعد. ومن غير المقبول اتخاذ إجراءات تنتهك امتيازات وحصانات هياكل الأمم المتحدة وموظفيها. نحن بحاجة إلى توضيح كامل للوضع هناك وضمان الوصول لأغراض إنسانية إلى المحتجزين.

وفي الوقت نفسه، نحن ضد توجيه الحديث إلى أنصار الله بلغة الضغط والتهديد. وبدلاً من ذلك، فإن ما نحتاجه هو أعمال وساطة مضنية على أرض الواقع، وهو ما من شأنه تهيئة الظروف للإفراج عن المحتجزين في نهاية المطاف.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) تكلم بالإنكليزية): أتقدم بخالص الامتنان للمبعوث الخاص هانس غروندبرغ ووكيل الأمين العام لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توم فليتشر على إحاطتيهما. كما أشكر السيد العميسي على مشاركة تجاربه الشخصية معنا اليوم. كما أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لوكيل الأمين العام فليتشر كل التوفيق والنجاح في معالجة الاحتياجات الإنسانية العالمية وجهود الحماية. كما أرحب ترحيباً حاراً بممثل اليمن في جلسة اليوم.

وإذ نجتمع في جلسة الإحاطة الأخيرة لهذا العام بشأن اليمن، نستذكر غياب التقدم منذ اعتماد القرار 2722 (2024) في كانون الثاني/يناير والذي جاء استجابةً للهجمات الحوثية في البحر الأحمر.

وأود أن أشدد، في ذلك الصدد، على النقاط التالية.

أولاً، ما زالت الهجمات الحوثية المتهورة وغير القانونية تتواصل في البحر الأحمر وخارجه، وقد تصاعدت لتصل إلى اعتداءات مباشرة على إسرائيل، ومن ضمنها الهجوم بالمسيّرة الذي استهدف تل أبيب يوم الاثنين. هذه الاستفزازات لا تعرّض الاستقرار الإقليمي للخطر وتعرقل العملية السياسية في اليمن فحسب، بل تعطل أيضاً سلسلة الإمداد العالمية.

ووفقاً للتقرير الأخير الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، انخفضت حركة السفن التجارية في البحر الأحمر بنسبة 50 في المائة هذا العام. من الضروري أن يكف الحوثيون فوراً عن استفزازاتهم المتهورة. إن استغلال التوترات الإقليمية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر أمر لا يمكن تبريره.

نأمل أن يؤدي التنفيذ الشامل لاتفاق وقف إطلاق النار على امتداد الخط الأزرق إلى جانب الزخم التاريخي الراهن نحو التحول السياسي في سورية إلى إحداث تأثير حفّاز على ديناميات منطقة الشرق الأوسط، بما يفضي إلى استتباب الاستقرار وتحقيق التقدم السياسي في اليمن.

ثانياً، مضى أكثر من ستة أشهر على احتجاز الحوثيين التعسفي المروّع لأكثر من 50 شخصا من العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية. وفي حين تم إطلاق سراح بعض الأشخاص مؤخراً، لا يزال احتجاز كثيرين آخرين مستمراً. إننا ندين بشدة عمليات الاحتجاز غير المقبولة التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ونؤكد مجدداً على دعوة الأمين العام التي أطلقها مؤخرا للإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة المعتقلين تعسفاً، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني.

ثالثاً، نشهد شهراً بعد شهر تدهور الحالة الإنسانية في اليمن. ويؤكد التقرير الأخير لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن الفيضانات أدت إلى نزوح 000 10 أسرة، مما فاقم أزمة المأوى وندرة المياه. وندعو المجتمع الدولي إلى إعادة تركيز اهتمامه المستدام على الحالة الإنسانية المتدهورة في اليمن. وتلتزم جمهورية كوريا التزاماً تاماً بمواصلة المساهمة بفاعلية في دعم الاحتياجات الإنسانية، بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية.

رابعاً، يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان المجاورة، أن تنفذ بأمانة جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة. وفي ذلك السياق، نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام وثيق للنتائج الواردة في التقرير النهائي لهذا العام (S/2024/731) الذي قدمه فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) بشأن اليمن. وستواصل جمهورية كوريا، بصفتها رئيسة لجنة الجزاءات المفروضة على اليمن، جهودها البناءة لتحقيق هذه الغاية.

ختاماً، نؤكد مجدداً دعمنا الثابت لجهود المبعوث الخاص غروندبرغ الدؤوبة الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة الجارية وإرساء الأساس لعملية انتقال سياسي شاملة بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن عام 2024 كان عاماً مُخيباً للآمال، إلا أننا، وفي ضوء التحولات الجذرية التي وقعت مؤخرا في المنطقة، نرى بصيصاً من الأمل في تحقيق تقدم وتطورات إيجابية في اليمن والشرق الأوسط بأكمله في عام 2025.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر وممثل المجتمع المدني على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة. وبما أن هذه هي الإحاطة الأولى التي يقدمها وكيل الأمين العام فليتشر إلى مجلس الأمن، فإنني أرحب به وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم الصين الراسخ للعمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة.

لقد أدى التطور الخطير للأحداث في سورية مؤخرا إلى ظهور عناصر جديدة لعدم الاستقرار وعدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وقد تتأثر الحالة في اليمن وفي البحر الأحمر بصدمات جديدة نتيجة لذلك. ويشكل تبادل إطلاق النار الجاري بين إسرائيل والحوثيين، إضافة إلى الرسالة الأخيرة التي وجهتها إسرائيل بأنها تفكر في توجيه ضربة جديدة واسعة النطاق على اليمن، تطورا مثيرا للقلق البالغ ومزعجا. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن القيام بأعمال قد تؤدي إلى تصعيد الحالة. وأشدد على وجوب احترام سيادة اليمن وأمنه وسلامته الإقليمية.

وأود أن أؤكد من جديد أن تسوية المسألة اليمنية تعتمد في نهاية المطاف على التوصل إلى حل سياسي. والركود الحالي في عملية السلام لا يصب في المصلحة الطويلة الأجل أو الأساسية للشعب اليمني. ويجب على جميع الأطراف أن تبدي إرادة سياسية وأن تتخذ إجراءات عملية لبناء الثقة المتبادلة تدريجيا وتهيئة الظروف لاستئناف الحوار والعمل معا على إرساء عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها. وتدعم الصين جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ وتدعو جميع الأطراف إلى دعم عمله من أجل ضمان الخروج من المأزق السياسي في اليمن في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق لأن الحالة المتوترة في البحر الأحمر لم تخف حدتها. وتدعو الصين الحوثيين مرة أخرى إلى احترام حق السفن التجارية لجميع الدول في الإبحار في مياه البحر الأحمر وفقا للقانون الدولي؛ ووقف هجماتهم ومضايقاتهم؛ والحفاظ على سلامة ممرات الملاحة في مياه البحر الأحمر. وندعو الأطراف المعنية إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس، وإلى وقف أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوترات.

ووفقا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيحتاج 19,5 مليون يمني إلى مساعدة إنسانية، في عام 2025، وسيواجه البلد تحديات هائلة في مجالي الأمن الغذائي والصحة العامة. وعلى المجتمع الدولي أن يزيد استثماراته الإنسانية والإنمائية في اليمن وأن يعمل بشكل جماعي للمساعدة على تحسين الحالة الإنسانية. وترحب الصين بالإفراج عن المحتجزين الثلاثة مؤخرا وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى زيادة تعاونها وتواصلها للضغط من أجل إطلاق سراح جميع المحتجزين على وجه السرعة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أنه قد مر 14 شهرا منذ اندلاع النزاع في غزة، والآثار السلبية غير المباشرة تتزايد. ويشهد كل من لبنان وسورية، وكذلك البحر الأحمر واليمن، اضطرابات جديدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يظل متحدا وأن يتخذ تدابير لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في غزة بأسرع ما يمكن، وخفض التصعيد تدريجيا في المنطقة من أجل منع انزلاق مزيد من الدول إلى كارثة. ونحن مستعدون للعمل مع جميع الأطراف لبذل جهود حثيثة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما، وللسيد العميسي على شهادته شديدة الخصوصية. ونرحب بسفير اليمن في القاعة. وبما أن هذه هي الإحاطة الأولى التي يقدمها وكيل الأمين العام فليتشر إلى مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل النجاح. فلا غنى عن عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويمكنه أن يطمئن إلى دعم سلوفينيا.

لقد كان هذا العام عاما مليئا بالاضطرابات بالنسبة للشعب اليمني، عاما يتسم بتفاقم انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات الاقتصادية والفيضانات المدمرة وانتشار الأمراض. وبالنسبة للعديد من الأطفال، كان هذا العام عاما لم يذهبوا فيه إلى المدرسة. وبالنسبة للكثير من النساء والفتيات، كان هذا العام عاما عانين فيه من العنف الجنسي والجنساني. كما شهد هذا العام تدهورا مستمرا لظروف العاملين في المجال الإنساني في الميدان. ونقر بإطلاق سراح أحد موظفي الأمم المتحدة واثنين من موظفي المنظمات غير الحكومية مؤخرا في أعقاب موجة الاحتجازات غير المبررة التي قام بها الحوثيون قبل ستة أشهر. وعلى الرغم من أن ذلك يبعث على الارتياح، فإنه لا يكفي بكل بساطة. إننا ندعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع العاملين في المجال الإنساني المحتجزين وإلى تنفيذ القرار 2730 (2024).

ونشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعموم المجتمع الإنساني على البقاء وتقديم الخدمات المنقذة للحياة والمحافِظة على الحياة في جميع أنحاء البلد. ونحيط علما بعملية ترتيب الأولويات التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن المؤسف أن يحدث ذلك، لكننا نتفهم السبب: فهو وجوب حماية العاملين في المجال الإنساني. وندعو إلى العمل الإنساني المشترك والمبدئي في اليمن والتمويل المستدام لخطة الاستجابة ونحن نقترب من عام جديد.

في كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذت الأطراف اليمنية خطوة مهمة وهي الالتزام بمجموعة من الإجراءات لتنفيذ وقف إطلاق النار على مستوى البلد والعمل على خريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة. ولكنها لم تحقق طفرة، منذ ذلك الحين للبناء على هذه الالتزامات وتحقيق سلام دائم. ولا شك أن الحالة الفظيعة في غزة، حيث تشتد الحاجة إلى وقف إطلاق النار، تعيق الجهود المبذولة. وأدت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وضد إسرائيل إلى تفاقم

الحالة المتردية أصلا. ونواصل الدعوة إلى وقف هذه الهجمات فورا. ومن الواضح أنه لا يمكن حل هذا النزاع بالوسائل العسكرية. والعودة إلى الحرب في اليمن أمر لا يمكن تصوره. فلا بد أن تسود الدبلوماسية. ولا بد أن يسود الحوار. ولهذا السبب نؤيد تماما عمل المبعوث الخاص للحفاظ على حيز للوساطة.

وصادف يوم أمس اليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو وقت مناسب للتفكير في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولسوء الحظ، لا تزال هذا الأمر مصدر قلق بالغ في اليمن. ونؤكد على ضرورة وجود مراقبة مستقلة ومحايدة لحالة حقوق الإنسان وتوثيق للتجاوزات والانتهاكات الجسيمة في اليمن. ونشدد أيضا على ضرورة إدماج المساءلة والعدالة الانتقالية بشكل كامل في أي عملية سلام في المستقبل. ونذكر بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في تعزيز السلام والأمن ونرحب بانعقاد مؤتمر القمة النسوية السابعة في عدن في وقت سابق من هذا الشهر.

وفي وقت تشهد فيه المنطقة تغيرات هائلة، نتمسك باقتناعنا بإمكانية تحقيق سلام شامل للجميع في اليمن. وتدعو سلوفينيا مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى وضع الشعب اليمني في المقام الأول لتمكينه من إعادة بناء حياته أخيرا في عام 2025.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. وبما أن هذه هي الإحاطة الأولى التي يقدمها السيد فليتشر إلى مجلس الأمن، أود أن أهنئه على تعيينه وأن أرحب به في المجلس. وقد أكد كل من مقدمي الإحاطتين مرة أخرى على استهتار الهجمات البحرية الحوثية وتدهور الحالة الإنسانية في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. وأود أن أتقدم بشكر خاص للسيد هشام العميسي على رواية قصته المؤلمة، وهي قصة تتكرر مرارا للأسف في اليمن حيث يواصل الحوثيون احتجاز عدد لا يحصى من الأفراد بشكل غير قانوني. وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن هنا اليوم.

لقد ناقشنا تصرفات الحوثيين المثيرة للقلق مناقشة مستفيضة، ولكن هذه المحادثات لم تثمر عن أي تغيير ملموس في سلوك الحوثيين. فلم يستجيبوا للنداءات التي وُجهت في المجلس ولا للإجماع المكرس في وثائق متعددة صادرة عن المجلس. بل تجاهلوا المطالب الواضحة الواردة في القرار 2722 (2024) بإنهاء هجماتهم على النقل البحري والإفراج عن طاقم السفينة غالاكسي ليدر المحتجزين بشكل غير قانوني. ولم يغيروا سلوكهم بعد البيانين الصحفيين الصادرين عن مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2023 (SC/15513) والشهر الماضي فقط (SC/15904). بل على العكس، واصل الحوثيون، بواسطة بالقذائف التسيارية المضادة للسفن التي زودتهم بها إيران، هجماتهم المتهورة، بما فيها الهجمات على سفن البحرية الأمريكية وسفينة تجارية تركية وناقلة حاويات تديرها الإمارات العربية المتحدة. ويواصلون استهداف إسرائيل.

وتدل دعاية الحوثيين البارعة على وسائل التواصل الاجتماعي بوضوح على أن اهتمامهم ينصب على التفاخر أمام الجماهير الأجنبية أكثر من مساعدة شعبهم. وتُستكمل أشرطة الفيديو التي ينشرونها بحملة تضليل منسقة تهدف إلى حماية أوهام النجاح التكتيكي وإضعاف عزيمة الشركاء الإقليميين والبلدان المتقاربة التفكير. وهذا لا يمكن أن يحدث ولن يحدث. ويقف المجتمع الدولي بحزم، سواء في المجلس أو من خلال شراكات مثل عملية أسبيدس وعملية حارس الازدهار، في تصميمه على مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الحقوق والحريات الملاحية. ولتحقيق هذه الغاية، تدعم الولايات المتحدة تعزيز قدرة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن على تفتيش السفن المتجهة إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون، مما يساعد على الحد من تدفق الأسلحة من إيران إلى الحوثيين. وتحدث عمليات النقل تلك حاليا بمعدل غير مسبوق، ناهيك عن انتهاكها للعديد من قرارات مجلس الأمن. ويجب أن يتوقف ذلك. وعلاوة على ذلك، سنواصل العمل مع خفر السواحل في الجمهورية اليمنية لمكافحة النشاط غير المشروع على طول سواحل البلد بعد الإطلاق الناجح للشراكة الأمنية البحرية في اليمن الشهر الماضي.

أخيرا، سنستمر في ممارسة الضغط من أجل مساءلة الحوثيين ومن يدعمهم. لقد طفح الكيل. وحذرنا بالفعل من أن الإجراءات الصورية التي قد تؤدي إلى إعدام الموظفين المحتجزين بصورة غير قانونية من العاملين في المجال الإنساني والأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي غير مقبولة على الإطلاق. وطالبت الولايات المتحدة مجلس الأمن الشهر الماضي بالدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين (انظر S/PV.9782)، وهم في الواقع رهائن ويرغبون بشدة في العودة إلى ديارهم وعائلاتهم مثلما تمكن السيد العميسي من ذلك. وقد شعرت الولايات المتحدة بخيبة أمل لإعاقة بعض أعضاء المجلس مرة أخرى محاولة التكلم بصوت واحد بشأن هؤلاء المحتجزين، شعور بخيبة الأمل ولكن الأمر ليس مفاجئا. ففي نهاية المطاف، أصبح من الواضح على نحو متزايد أن لروسيا مصالحها السياسية الخاصة مع الحوثيين، وهي خطة تُعطى الأسبقية على التعاون في المجلس. وقد رأينا أدلة مقلقة على أن موسكو تجري بهمة اتصالات مع الحوثيين وتناقش معهم عمليات نقل الأسلحة. وهناك الآن تقارير مقلقة تفيد بأن القوات المسلحة الروسية جندت المئات من اليمنيين للقتال في حربها غير المبررة في أوكرانيا.

وأنا متأكدة من أن زميلي الروسي سينكر وينكر وينكر، تماما مثلما أنكرت روسيا أن القوات الكورية الشمالية تقاتل في الحرب على أوكرانيا ومثلما أنكرت أنها ستغزو أوكرانيا في المقام الأول. ولكن الحقائق لا تكذب والحقيقة هي أن الطريقة الوحيدة لتسوية النزاع في اليمن، على الرغم من التدخل الروسي والإيراني الشنيع، هي من خلال إيجاد حل سياسي شامل للجميع. وبدلا من مواصلة الحوثيين هجماتهم في البحر الأحمر والممرات المائية المجاورة، يجب أن يوقفوا التصعيد ويعودوا إلى عملية سياسية تحقق نهاية دائمة للنزاع وتلبي مطالب اليمنيين بتحقيق العدالة والمساءلة والتعويض عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحوا لي، السيدة الرئيسة، أن أهنئكم في البداية على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أعرب عن خالص أمنياتي لكم بالتوفيق في مهامكم. وأشكر سلفكم، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، على رئاستها الموفقة في الشهر الماضي.

أشكر السيد هانس غروندبرغ والسيد توم فليتشر ونجدد التهنئة له بمناسبة تعيينه في منصب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ونتمنى له كل التوفيق والنجاح ونحن على أتم الاستعداد للعمل معه من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية في اليمن. كما أشكر الأخ العزيز هشام العميسي وأشكر الجميع على إحاطاتهم.

في أكثر من مناسبة وأمام المجلس، أكدنا أن السلام في اليمن لا يمكن أن يتحقق دون وجود شريك حقيقي يتخلى عن خيار الحرب ويؤمن بالحقوق والمواطنة المتساوية لكافة أبناء الشعب اليمني ويتخلى عن العنف كوسيلة لفرض أجنداته السياسية ويضع مصالح الشعب اليمني فوق كل اعتبار. والشيء المفقود في المشهد اليمني اليوم هو السلام بكل أبعاده بسبب رفض الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني لكل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية وعدم رغبتها في السلام وعدم انخراطها بجدية مع هذه الجهود والاستمرار في تعنتها وتصعيدها العسكري في مختلف الجبهات وحربها الاقتصادية الممنهجة ضد الشعب اليمني في ظل وجود هدنة هشة لم تلتزم هذه الميليشيات بتنفيذ بنودها، مما يستدعي من المجلس والمجتمع الدولي إعادة النظر في التعامل مع سلوكيات هذه المليشيات ونهجها المزعزع للأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

وفي هذا السياق، تجدد الحكومة اليمنية التزامها بمسار السلام الشامل والعادل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي المقدمة القرار 2216 (2015). وتؤكد مجددا دعمها لجهود المبعوث الخاص غروندبرغ وكافة المبادرات والمقترحات الهادفة لتسوية الأزمة في

اليمن، بما يحقق تطلعات وآمال الشعب اليمني. وتثمن حكومة بلدي عاليا الجهود التي يبذلها الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لإحياء العملية السياسية، بما يؤدي إلى تحقيق الحل السياسي وإنهاء الصراع واستعادة الأمن والاستقرار في اليمن.

إن ما تقوم به الميليشيات الحوثية من تصعيد في البحر الأحمر ومضيق باب المندب لم يعد يشكل تهديدا لليمن واستقراره فحسب، بل يمثل تهديدا خطيرا على الأمن والسلم الإقليمي والدولي وحرية الملاحة البحرية والتجارة الدولية وهروبا من استحقاقات السلام. إن هذا التهديد ليس بالأمر الجديد ولم يأت من فراغ. وإنما جاء نتيجة لتجاهل المجتمع الدولي لتحذيرات الحكومة اليمنية منذ سنوات من خطر تقويض الميليشيات الحوثية لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك اتفاق الحديدة، واستمرار سيطرتها على المدينة وموانئها واستخدامها كمنصة لاستهداف طرق الملاحة الدولية والسفن التجارية وإطلاق الصواريخ والمسيرات والألغام البحرية وتهريب الأسلحة في انتهاك لنظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 2140 (2014) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، مما يؤكد من جديد سعي هذه الميليشيات، ومن خلفها النظام الإيراني، إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة وتهديد خطوط الملاحة الدولية وعصب الاقتصاد العالمي وتقويض مبادرات وجهود التهدئة وإفشال الحلول السلمية للأزمة اليمنية وتدمير مقدرات الشعب اليمني وإطالة أمد الحرب ومفاقمة الأزمة الإنسانية وعرقلة إحراز أي تقدم في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

وعلى إيران أن ترفع يدها عن اليمن وتحترم سيادته وهويته وتمكن أبناءه من بناء دولتهم وصنع مستقبلهم الأفضل الذي يستحقونه جميعا. وقد حان الوقت لذلك. إن استمرار إمداد النظام الإيراني للميليشيات الحوثية بالخبراء والتدريب والأسلحة، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، يمثل انتهاكا صريحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارين 2216 (2015) و 2140 (2014) واستخفافا بجهود المجتمع الدولي والمجلس لصون الأمن والسلم الإقليمي والدولي. وبالتالي، فإن جهود المجلس لتحقيق هذا الهدف ومعالجة الأزمة اليمنية لا بد أن تترجَم من خلال تنفيذ قراراته واتخاذ موقف حاسم لردع ومحاسبة منتهكي هذه القرارات.

تدعو الحكومة اليمنية مجدداً المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم في المجال الاقتصادي والتنموي وبناء وتعزيز قدراتها الأمنية، بما في ذلك في مجال خفر السواحل اليمنية، لمواجهة التحديات الأمنية التي تهدد الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن. ونثمّن جهود المملكة المتحدة وإعلانها عن حزمة جديدة من الدعم لقوات خفر السواحل اليمنية ضمن الجهود المنسقة لمكافحة تهريب الأسلحة والقرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة. إن دعم الحكومة اليمنية في مواجهة التحديات التنموية والأمنية يصب في مصلحة الجميع ويمثل اليوم استثماراً في استقرار المنطقة والعالم. كما نؤكد على أهمية تفعيل دور آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

تواجه الحكومة اليمنية تحديات اقتصادية صعبة نتيجة حرمانها من إعادة تصدير النفط لأكثر من عامين بسبب هجمات الميليشيات الحوثية الإرهابية، واستهدافها للمنشآت النفطية، وحرمان الشعب اليمني من أهم موارده، وتأثير ذلك على الموازنة العامة للدولة، وعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، ودفع المرتبات، وحرمان الاقتصاد الوطني من تدفق العملة الصعبة، وزيادة الضغط على صرف العملة الوطنية. وتدعو الحكومة اليمنية مجدداً المجتمع الدولي إلى دعمها ومساعدتها في إيجاد الوسائل والطرق الممكنة لإعادة تصدير النفط، هذا المورد الحيوي الهام، للوفاء بالتزاماتها الحتمية.

وفي ظل هذه التحديات الاقتصادية، تواصل الحكومة العمل على تنفيذ جملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيف المعاناة الاقتصادية والإنسانية ووقف التدهور الاقتصادي واستقرار الخدمات العامة، بما في ذلك وضع الخطط وتحديد الأولويات لإيجاد الحلول المستدامة على المستويين التنموي والخدمي، وتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد كعنوان للمرحلة الراهنة. ونعبّر عن ثقتنا الكاملة في دعم المجتمع الدولي وشركاء اليمن في التنمية من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات

الدولية المانحة لخطط وبرامج الحكومة في هذه الظروف الاستثنائية لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية ودمج الأولويات والاحتياجات التنموية في جميع التدخلات الإنسانية. وفي هذا الصدد، تشيد الحكومة اليمنية بالدعم المقدم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وتدخلاتهما في المجال التنموي والإنساني للتخفيف من الآثار الإنسانية والاقتصادية الكارثية.

احتفلت شعوب العالم يوم أمس باليوم العالمي لحقوق الإنسان، في الوقت الذي تواصل فيه المليشيات الحوثية ارتكاب جرائم الاختطاف والقمع والإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي بحق أبناء شعبنا في مناطق سيطرتها، واستهداف المناطق المأهولة بالسكان ما أسفر عن مقتل عشرات من المدنيين بينهم نساء وأطفال. وآخر تلك الجرائم الجريمة المروعة في مديرية مقبنة بمحافظة تعز، حيث استهدفت المليشيات الحوثية سوقاً شعبياً بطائرة مسيّرة إيرانية الصنع، مما أسفر عن سقوط ستة قتلة وثمانية جرحى بينهم أطفال. إن هذه الجريمة ليست استثناءً بل نهجاً متواصلاً منذ انقلاب المليشيات الحوثية على الدولة، وجاءت في ظل تصعيد عسكري متواصل من قبل هذه المليشيات في عدد من المناطق بهدف ترويع السكان وتهجيرهم وتحدي جهود التهدئة وتقويض فرص الحل السلمي للأزمة.

لطالما طالبنا بمواقف قوية وجادة من الأمم المتحدة، لا سيما من مجلس الأمن والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، تجاه ما ترتكبه المليشيات الحوثية من انتهاكات وجرائم مستمرة لم تقتصر على الشعب اليمني فحسب، بل امتدت لتطال احتجاز واختطاف وإخفاء قسري للعشرات من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية العاملة في اليمن قبل أكثر من ستة أشهر، بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية.

إلا أننا وللأسف نشهد استمرار تراخي المجتمع الدولي وإصدار اللغة الناعمة التي لا ترقى إلى حجم تلك الجرائم والانتهاكات، وهو ما شجع هذه المليشيات على التمادي في ممارساتها التي تمثّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والتشريعات الوطنية. وتجدد الحكومة اليمنية دعوتها للأمم المتحدة والمجلس إلى تكثيف الجهود للإفراج الفوري ودون شروط عن هؤلاء المختطفين والعاملين في المجال الإنساني وكافة المعتقلين والمخفيين قسرياً وإنهاء معاناتهم ومعاناة أسرهم وفقاً لمبدأ الكل مقابل الكل. وفي ضوء استهداف المليشيات الحوثية المستمرة للعمل الإغاثي والإنساني وعرقلة نشاطه، تجدد حكومة بلدي مطالبتها الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية العاملة في اليمن بنقل مقراتها الرئيسية للعاصمة المؤقتة عدن لضمان أمن وسلامة موظفيها وتوفير بيئة آمنة وملائمة لعمل هذه الوكالات وتقديم خدماتها الإنسانية لجميع اليمنيين في كل المناطق اليمنية دون تمييز أو عراقيل.

ختاماً، تتطلع الحكومة اليمنية إلى المبادرة لعقد مؤتمر المانحين لحشد التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2025، وتدعو الشركاء من المانحين من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية إلى تقديم الدعم السخي لهذه الخطة بالشكل الذي يغطي فجوة التمويل ويفي بحجم الاحتياجات الإنسانية القائمة ويتجنب وقف المساعدات المنقذة للحياة. وندعو المجتمع الدولي إلى إبقاء اليمن على رأس قائمة أولوياته في ظل تعدد الأزمات الإنسانية في عدد من البلدان.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.